الباب الثانى

رؤية مستقبلية عن مبادئ التعاون

- **أهداف نظام التعاون :**
  - * فى المجال الاقتصادى .
  - * فى المجال الاجتماعى .
  - * فى المجال السياسى .
- **المبادئ التعاونية :**
  - * باب العضوية المفتوح .
  - * ديمقراطية الإدارة .
  - * الفائدة المحدودة على رأس المال .
  - * العائد على المعاملات .
  - * نشر التعليم والثقافة التعاونية .
  - * الحياد السياسى والدينى .
  - * التعاون بين التعاونيات
- **مستقبل التعاون الزراعى فى مصر من خلال مبادئ التعاون علمياً وتطبيقياً .**

الباب الثانى

رؤية مستقبلية عن مبادئ التعاون

- التعاون الزراعى نظام للاعتماد على النفس يهدف إلى رفع مستوى معيشة الفلاح وإلى تحسين ظروف حياته فى المجتمع ككل ويصل التعاون إلى تحقيق هدفه الاجتماعى بوسائل اقتصادية ، ذلك لأن رفع مستوى معيشة الفلاح فى مجتمع القرية الذى تحكمه العلاقات التعاونية والإنسانية مرتبط بتحسين دخل أهل الريف ، هذه الزيادة فى الدخل تستلزم زيادة الإنتاج الزراعى وتحسينه وتقليل تكاليفه بداية من إعداد الأرض وتوفير مستلزمات الإنتاج حتى مكافحة آفاته ثم جمعه وحصاده وتسويقه .

- ومن ذلك يتضح أن دور التعاون الزراعى فى الريف هو دور فعال وأساسى ومهم لتحسين الإنتاج الزراعى كما وكيفا وفقاً لطبيعة نشاط الجمعيات فى خدمة مجالات الإنتاج الزراعى والحيوانى ، فضلاً عن إقبالها على إنشاء المشروعات الإنتاجية المختلفة .

- والجمعية التعاونية الزراعية بتجميعها للفلاحين فى القرية لقادرة على إحداث التغير الجوهرى فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى فى الريف ، كما هى قادرة على القيام ذاتياً بمشاريع التنمية الريفية بمختلف نواحيها لأن أعضاءها هم المستفيدون من هذه التنمية ، وهم المشاركون فيها والمؤثرون عليها والعاملون بها والحريصون على وجودها واستمرارها وفاعليتها ونتائجها ، وهذه الجمعيات أيضاً قادرة على عدالة توزيع نتائج هذه التنمية توزيعا عادلا على سكان القرية ، إذا ما أحسن تنظيمها وإدارتها .

- إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف يجب أن تعتمد على التخطيط للاستفادة الكاملة بالإمكانيات البشرية والمادية ، وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية هى الجهاز القادر والمناسب الذى يمكن عن طريقه تنفيذ خطط التنمية بما تعطيه لنا الجمعية التعاونية فى القرية من معلومات وإحصاءات فى الريف ، ثم المشاركة فى تنفيذ هذه التنمية بشريا وماديا بما لديها من إمكانيات وقد يكون من المفيد إلقاء نظرة شاملة على خريطة التعاون من خلال أهداف نظام التعاون .

أهداف نظام التعاون :

لنظام التعاون فوائد عدة يمكن أن يظهر أثرها **فى مجالات متنوعة** :

فى المجال الاقتصادى :

يهدف النظام التعاونى أساساً إلى منع استغلال الفرد للفرد ، وذلك بالدفاع عن المصالح الاقتصادية للأفراد ضد العناصر المستغلة لها – ويظهر ذلك مثلا فى جمعيات

التعاون الاستهلاكية للسلع والبضائع المادية حيث يتجمع الأفراد فى هذه الجمعيات التعاونية التى لا تهدف إلى تحقيق أرباح ، وتعمل بالتالى على تخفيض ثمن البيع .

كما تعمل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للخدمات على تقدم الخدمات لأعضائها كالخدمات الصحية أو الإسكانية أو غير ذلك بأحسن الشروط الممكنة .

كذلك تحول الجمعيات التعاونية للإنتاج الصناعى من استغلال رؤوس الأموال للعمال الصناعيين ، ذلك أن العضوية فى مثل هذه الجمعيات التعاونية الإنتاجية تقتصر على العمال الذين يقومون بالعمل الإنتاجى وبتقديم رأس مال هذه الجمعية ؛ مما يضفى على كل عضو صفة العامل والشريك فى رأس المال بحيث توزع هذه الجمعيات أرباحها على الأعضاء ؛ أى على العمال على أساس ما قدمه كل منهم من عمل إنتاجى .

فى المجال الاجتماعى :

أما الأهداف الاجتماعية للجمعيات التعاونية فهى أكثر تعداداً وتشعباً – فقيام الجمعية التعاونية بين أفراد تربطهم مصلحة اقتصادية واحدة لهو الطريق الأمثل لتعليم الأعضاء ممارسة حقوقهم والتزام واجباتهم والجمعيات التعاونية بهذا الوضع هى مدارس أو برلمانات صغيرة تثقف الشعب – وهكذا يعتبر النظام التعاونى أداة فعالة فى المجال الاجتماعى بما يهدف إليه من تحسين مستوى الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وكذلك تحسين شئون المنطقة ، التى تقوم بها الجمعية التعاونية من الوجهة الاجتماعية .

وتهتم الجمعيات التعاونية اهتماماً كبيراً بالأعمال الاجتماعية والخدمات العامة ومشروعات تنمية المجتمع الريفى ؛ لأن هدف التعاون هدف اجتماعى وسائله غالبيتها اقتصادية . ومن غير الممكن أن تقوم التعاونية بالتنمية الاجتماعية إذا كان مركزها المالى غير سليم أو تحقق خسائر ، إذ إنه من فائض الربح فى التعاونية يمكن تخصيص الأرصدة المطلوبة للصرف على النواحى الاجتماعية ، لذا يجب الاهتمام بالجانب الاقتصادى فى الجمعية حتى يمكن أن تؤدى دورها الاجتماعى فى خدمة أهل القرية .

وقد لعبت التعاونيات الزراعية فى مختلف دول العالم دوراً بارزاً فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية فى مناطق عملها والمساهمة الكبيرة فى تذويب الفوارق بين القرية والمدينة .

وقد ركزت التشريعات التعاونية المصرية على أهمية الدور الاجتماعى للتعاونيات وخصصت نسبة من الفائض لمواجهة تنفيذ المشروعات والبرامج الاجتماعية .

والدور الاجتماعى يزداد عمقاً وانتشاراً مع ازدهار الدور الاقتصادى والإنتاجى للتعاونيات .

ويمكن أن ينطلق الدور الاجتماعي للتعاونيات الزراعية في المجالات والأنشطة المتعددة التالية :

١ - النشاط الثقافي والترويحي :

أ) تساهم التعاونيات في إنشاء المدارس وإضافة فصول دراسية إلى المدارس القائمة .

ب) وفتح فصول مكافحة الأمية لأعضاء الجمعيات التعاونية وغير الأعضاء من الفلاحين وأبنائهم بعد حصر عدد الأميين في كل قرية ، ووضع خطة زمنية بالمساهمة مع كافة الأجهزة للمساهمة في هذا العمل القومي المهم .

جـ) والاشتراك في نوادي الاستماع ونوادي المشاهدة .

د) كما تقوم بتنظيم رحلات ثقافية وترفيهية لزيارة معالم الوطن .

هـ) وإعداد الندوات في المناسبات المختلفة لزيادة وعي أبناء المزارعين أعضاء التعاونيات.

ويتم الصرف على هذا النشاط بتوجيه جزء من أرصدة الخدمات العامة والتدريب والتعليم التعاوني للناحية الثقافية ، وتساعد الجمعيات في هذا المجال وزارتا التربية والتعليم والثقافة لتأدية رسالتها في خدمة أهل الريف عموماً .

٢ - النشاط الصحي :

١) تقوم بعض الجمعيات التعاونية بفتح عيادات صحية تعاونية ، تعاونها في ذلك وزارة الصحة بتعيين الأطباء والممرضات وتوفر لها الأدوية وتفتش عليها . كما أن هناك بعض الجمعيات افتتحت عيادات صحية واتفقت مع بعض الأخصائيين على زيارات دورية معينة تعلن على الفلاحين . وهذه العيادات لها رسوم رمزية حتى تكون هناك جدية في التردد عليها من الفلاحين ، وتؤدي هذه العيادات دورها في خدمة الفلاحين وتوعيتهم صحيا ، ويمكن الصرف في هذا المجال من بند الخدمات العامة بالجمعية .

٢) المساهمة مع الأجهزة المختصة في ردم البرك والمستنقعات ومشروعات نظافة القرية وتجميلها وتنسيقها وتقديم المعونة اللازمة لها .

٣) المساهمة في توصيل مياه الشرب النقية للقرى والعزب والنجوع الواقعة في مناطق عمل الجمعيات .

٤) المساهمة في إنشاء المساجد ودور العبادة المزودة بمياه الشرب النقية ودورات المياه، وكذلك إصلاحها وترميمها تعميقا للمبادئ الدينية ونشر النظافة العامة والصحية وخلق أجيال صالحة للوطن .

٥) المساهمة في إنشاء حمامات شعبية في بعض القرى مزودة بالمياه النقية أو تعمل بالطاقة الشمسية كما في قرية البسايسة مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية .

٦) الاستفادة بالمخلفات الحيوانية فى إنشاء مشروعات إستخراج وإستخدام الغاز الطبيعى (البيوجاز) لأغراض الطهى والإنارة والتسخين كما فى قرية البسايسة مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية .

٧) المساهمة فى تحقيق برامج تنظيم الأسرة باعتبار أن مشكلة الانفجار السكانى الريفى تهدد كل برامج التنمية وكل زيادة فى معدلات الإنتاج ، ويمكن للجمعيات التعاونية أن تساهم مع الأجهزة المختصة فى تنفيذ هذا الهدف بالنسبة لأسر أعضائها .

٣ - النشاط الاجتماعى :

١) تساهم الجمعية فى النشاط الاجتماعى بالمساهمة فى إنشاء الأندية الرياضية ، وأندية شباب الريف ، ونوادى المرأة الريفية ، ونوادى (4 - H - clubs) [Heart - Health - Hand - Head] (أى المحافظة على تنمية وسلامة وتنشيط حواس القلب – والصحة – واليد – والرأس) .

٢) كما تساهم الجمعية فى النشاط الاجتماعى بالمساهمة فى الأندية الريفية وفصول تعلم الأشغال اليدوية ، وصناعة السجاد والأكلمة وبقية الصناعات الريفية التى تزيد من دخل الفلاح ، هذا بالإضافة إلى القيام بمشاريع الإسكان الريفى لأعضائها .

٣) تقوم التعاونيات بتقديم مختلف الإعانات السنوية ، والدورية ، والشهرية خاصة للمرضى والمحتاجين والعجزة والأرامل والأسر المحتاجة ، كما تساعد أبناء الفلاحين على زيادة تعليمهم والطلاب غير القادرين فتدفع لهم بعض المساعدات والإعانات السنوية أو الشهرية أثناء دراستهم .

٤) المساهمة فى رصف الطرق الفرعية وتمهيدها ودعم مرفق النقل بين القرى والمراكز والعواصم من خلال مساهمة كل جمعية فى منطقتها .

٥) المساهمة فى إقامة قاعة للمآتم والأفراح وللاجتماعات العامة والندوات فى القرية.

٦) تقوم التعاونيات بالصلح والتحكيم بين العائلات وتشكيل لجان لهذا الغرض من بعض أعضاء الجمعية ورجال القرية ممن ينالون تقدير الأهالى لفض المنازعات والمخالفات بين الأفراد والعائلات بطريق ودى لإحلال الوئام واستتباب الأمن .

٧) يمكن للجمعيات الزراعية المساهمة مع الأجهزة والهيئات فى نشر دور الحضانة حفاظاً على الأطفال وتمكين ذويهم من أداء أعمالهم بطمأنينة وبصورة مرضية.

٨) تقوم الجمعيات بالاحتفال بالمناسبات الدينية والأعياد وذلك بصرف الإعانات

المالية ومواد الغذاء والكساء للمحتاجين ، وكذلك صرف الإعانات فى حالات الشدائد أو الأفراح ، كما تنظم جمع الزكاة اختياريا من أهالى القرى والصرف منها فى أعمال الخير .

٩) رعايـــة أسر المجندين والشهداء من أبناء الفلاحين ، على ضوء ما يحتاجونه مـــن مساعـــدات وفـــى حدود إمكانيات التعاونيات مـــن أرصـــدة المعـــونة الاجتماعية .

- إن نجاح التعاونية الزراعية فى القرية ينعكس أثره المباشر على الخدمات الاجتماعية التى تقدمها التعاونية لتحسين الأوضاع فى منطقة عملها فى كل النواحى السابقة الذكر . ومن هنا يظهر أثر التعاونية الناجحة والمتطورة ، ليس على العضو فقط بل أيضاً على بيئته . فهى تحاول جاهدة وضعه فى ظروف أفضل كلما كان ذلك ممكنا . وهذا هو الأثر الطيب للتعاون عندما يحصل على فرصة ليؤدى دوره فى الريف .

فى المجال السياسى :

- من المعروف أن التعاون من حيث المبدأ تعاقدى ، ومقصود ، ومنظم ، يتم بالاشتراك الاختيارى بين أفراد تربطهم مصالح اقتصادية متماثلة للحصول بالعمل الجماعى ، وبالطرق المشروعة على خدمات أو منافع هم فى حاجة إليها ، من أجل حل مشاكل يواجهونها من خلال منظمات الاعتماد على النفس ، ومنها الجمعيات التعاونية الزراعية على سبيل المثال .

- وتقوم كل من هذه الجمعيات التعاونية على مشروع يكون منذ نشأتها تابعا لها بشكل عضوى . ويقيم الأعضاء التعاونيون مشروعهم – الذى هو عبارة عن مجموعة متكاملة من الأنشطة تستخدم الموارد المتاحة – بهدف زيادة صافى دخولهم عن طريق المشاركة فى اتخاذ القرار بأسلوب ديمقراطى ، والمشاركة بمدخلات ذلك المشروع .

- وهناك خصوصية للشكل التنظيمى للجمعيات التعاونية بصفتها ذات «طبيعة مزدوجة» أى بمعنى أنها تربط بين «جماعة أشخاص ، و «مشروع» ، وهى فى ذلك تتطابق مع الشركات حيث إنها تضم فئة المساهمين ، وهم جماعة أشخاص ، فضلاً عن المشروع المشترك .

ومن ثم فإن ما يميز الجمعيات التعاونية عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية هو ما يعرف بمبدأ «التطابق» أى تطابق دور عضو الجمعية من حيث إنه مساهم فى تمويل وإدارة التعاونية من ناحية ، ومتعامل مع جمعيته بصفة «مشترى» و «مورد» من ناحية أخرى .

- ومن خصائص التعاونيات أنها تنمى ملكة الاعتماد على النفس ، فضلاً عن كونها من أكفأ المنظمات الديمقراطية قدرة على تحريك جهود الناس ومواردهم لمواجهة المشاكل الماثلة بالمناطق الريفية وتقديم الحلول الذاتية لها .

- والتعاون المنظم قادر على تشغيل الموارد العاطلة ، إلى جانب فاعليته فى التعامل مع الظروف الصعبة التى تستنزف قوى الشرائح الدنيا والوسطى بالمجتمعات النامية، أما عن طريق تخفيض أسعار عناصر الإنتاج ، والاستجابة إلى تحسين المستوى التكنولوجى وتقريب الأساليب الفنية المتطورة إلى الأعضاء ، والقدرة على الصمود فى معترك التنافس الاحتكارى ، وتنافس القلة بخلق قوة تنافس وتحييد مضادة على جانبى العرض والطلب ، مما يعمل على ضغط التكاليف التسويقية لصالح عضو الجمعية والمستهلك .

- والتعاون قطاع اقتصادى مثله كمثل القطاعين العام والخاص ، كما أن التعاون نظام للاعتماد على النفس تعرف وحدة العمل فيه بالجمعية التعاونية ، وتسمى مجموع الجمعيات على اختلاف أنواعها فى البلد الواحد «بالحركة التعاونية» (Cooperative movement) .

- ومن المعروف بأن تقدم الحركة التعاونية أو تخلفها فى دولة ما أصبح من المؤشرات التى تدل على مدى التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى تلك الدولة .

- ولا شك أن الحركة التعاونية المصرية قد أضعفها مرحلياً تباعد قطاعاتها ، وتدنى النتائج المحققة نسبياً فى كل منها بشكل عام . وأن المناداة بزيادة فاعلية إسهام الفلاحين والحرفيين وغيرهم ، بصفتهم منتجين ومستهلكين فى تنمية الاقتصاد القومى والمجتمع من ناحية ، وتنمية اقتصاديات التعاونيين من ناحية أخرى ، وذلك بالعمل على رفع مستوى الأداء فى تعاونياتهم فى شتى مجالاتها .

- إن ما حققه نظام التعاون من نجاح فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى تجعله أداة فعالة لتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك فقد أصبح نظام التعاون فى مصر دعامة من دعامات المجتمع المصرى ، وهذا ما أكده الدستور فى المواد ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ من رعاية ودعم الدولة الكامل للتعاون .

- إن التعاون الزراعى يمثل مركز الثقل على خريطة الحركة التعاونية المصرية فيضم (٤,٣) مليون فلاح تعاونى على امتداد ٦٦٣٠ جمعية تعاونية فى قطاعات الائتمان والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى والجمعيات النوعية المتخصصة.

- وتعتبر قضية تطوير التعاون الزراعى من أبرز أهداف العمل الوطنى المصرى ، وذلك لأهمية أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية «**باعتباره منظما لقطاع اقتصادى ضخم**» بل هو (**قطاع اقتصادى**) **فعلاً** يشمل الريف المصرى كله ، كما أنه يتصل بحياة الملايين من جماهير الفلاحين ، وفى إصلاح بنيانه وحل مشكلاته ، بداية الانطلاق المنشود لتحقيق الثورة الزراعية والأمن الغذائى لمصر الحبيبة .

- ولقد أكد الدستور الدائم على مسئولية الدولة فى دعم وتطوير التعاون الزراعى بالنص فى المادة (٢٨) على أن ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة.

- وقد أكد مجلس الشعب فى يناير ١٩٨٦ على «ضرورة دعم وتطوير القطاع التعاونى وإزالة جميع المعوقات وتنشيط دوره باعتباره أبرز الأساليب وأكثرها تجسيداً للجهود الذاتية والمشاركة الشعبية المنظمة حتى تحقق الأهداف المرجوة منه فى دعم المشاركة وفى دعم الاقتصاد القومى » .

- وليس هذا كل شىء بل إن مجلس الشعب قد أوصى أيضاً على «إسناد تنمية القرية المصرية للتعاون الزراعى يعاونه فى هذا المضمار الحكم المحلى» .

- والأمل الذى نصبو إليه هو تمكين التنظيمات التعاونية من الانطلاق فى ظل المبادئ التعاونية السليمة بطريقة أكثر ليبرالية فى التخطيط والتنفيذ التعاونى المنظم والأكيد .

المبادئ التعاونية :

١ - باب العضوية المفتوح :

- يعنى هذا المبدأ أن يظل باب الاشتراك فى عضوية الجمعية التعاونية مفتوحا على الدوام أمام كل من يرغب فى الانضمام إليها بغض النظر عن الجنس أو المعتقدات الدينية والمذاهب السياسية ، فلكل شخص الحق فى أن يصبح عضوا فى الجمعية إذا دفع قيمة سهم واحد من أسهمها على الأقل ، وما دام العضو مستوفيا للشروط التى تؤهله للاشتراك فى عضويتها . وإصدار الأسهم فى الجمعيات التعاونية يكون بقيمتها الأسمية بلا زيادة أو نقصان . فلا فرق بين العضو الذى التحق بالجمعية منذ تأسيسها وبين العضو الذى يلتحق بها بعد أن تتكون لديها أموال احتياطية . فالأعضاء الجدد يتمتعون الحقوق نفسها التى يتمتع بها الأعضاء المؤسسون .

- ويتبع حرية الانضمام إلى الجمعيات التعاونية حرية الانسحاب منها – وللعضو

المنسحب أن يسترد أسهمه ، كما أن لكل عضو الحق فى أن يتنازل عن أسهمه أو بعضها لعضو آخر – أو أى شخص آخر تتوافر فيه شروط العضوية ، ولكن تطبيق ذلك ليس من الأمور السهلة ، فقد يتجمع بعض الساخطين ويطالبون برد قيمة أسهمهم بقصد إحراج الجمعية ، فتتعرض للانهيار ، الأمر الذى جعل بعض الدول تضع بعض الشروط أمام من يريد سحب قيمة أسهمه – فمثلاً اشترط القانون المصرى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ أن لا يترتب على استرداد العضو قيمة أسهمه تخفيض رأس مال الجمعية فى العام الواحد بنسبة تزيد عن ١٠ ٪ من رأس المال المسهم وفق آخر حساب ختامى مصدق عليه ، كما اشترط القانون تخفيض قيمة ما يسترده العضو المنسحب بنسبة ما أصاب الجمعية من عجز فى رأس مالها أو خسائر فى حدود قيمة اكتتابه ما لم يتضمن النظام الداخلى زيادة هذه المسئولية .

- ولا يتعارض مبدأ الباب المفتوح للعضوية مع ما تتقيد به بعض الجمعيات من قصر العضوية فيها على أعضاء حرفة معينة أو مهنة معينة ، خاصة كما هو الحال فى الجمعية الزراعية ، التى يشترط أن يكون العضو من المشتغلين بأحد فروع الزراعة .
- وما دام باب العضوية فى الجمعيات التعاونية يظل مفتوحا للراغبين فى الالتحاق بها وللانفصال عنها ، فإن ذلك يستتبع حتما أن تكون رؤوس الأموال لهذه الجمعيات قابلة للتغير إما بالزيادة أو بالنقصان كما لا يوجد حد أعلى لرأس المال.

عضوية واعية :

إن أعضاء الجمعية التعاونية هم مؤسسو الجمعية والمكتتبين فى رأس مالها وهم أصحاب المصلحة فيها ، ويتوقف نجاح الجمعية على مدى تجاوبهم وتمسكهم بها . ويجب أن ترتبط عضوية الفرد فى الجمعية بواجباته ومسئولياته ، فليست عضوية الجمعية مجرد المساهمة فى رأس المال ، أو مجرد الحصول على الصفة التعاونية للمطالبة بحقوق وخدمات وامتيازات وإعفاءات ، ثم تحميل الدولة بالإعانات والاعتمادات ، بل يجب أن ترتبط العضوية دائماً وباستمرار بأداء الواجبات ، والوفاء بالالتزامات ، وتحمل المسئوليات ، خاصة وأن التعاون يقوم على مبدأ العضوية الاختيارية قولا وعملا . وبدون هذا تتأثر الجمعية وتخلخل من محتوى الاعتماد على الذات ، ثم تتحول إلى إدارة عاجزة عن حل مشاكل أعضائها ، ولا شك أن مركز الجمعية المالى ونشاطها يتركز أساساً فى إلتفاف الأعضاء حول جمعيتهم فيتعاملون معها فى الخدمات والإنتاج والتسويق . ويؤدى كل ذلك بطبيعة الحال إلى تحقيق فائض فى نهاية العام تظهره ميزانية الجمعية يمكن توزيعه طبقا للقانون ، مثل

الأرصدة التى توزع فى مجال الخدمات العامة والاجتماعية والتدريب التعاونى والاحتياطيات بأنواعها ، وما يتحقق من عائد يوزع على الأعضاء فيزداد دخلهم . ولا شك أن الاهتمام بالفلاح الفرد عضو الجمعية التعاونية الزراعية بقصد تمكينه من القيام بواجبه وأدائه لدوره كعضو عامل واع فى جمعيته التعاونية سوف يكون له أثره الواضح فى قدرة التنظيمات التعاونية الزراعية فى مختلف مستويات البنيان التعاونى على أداء مهامها بما يؤدى إلى تقدم الحركة التعاونية الزراعية وازدهارها .

دور عضو الجمعية فى الرقابة الذاتية للجمعية :

الرقابة الذاتية لعضو الجمعية على أعمال الجمعية شديدة الأهمية ، **ولها شقان هما :**

١ - العضو هو الرقيب على تصرفات نفسه من ناحية الالتزام بقرارات الجمعية والقواعد المنظمة للتعامل معها .

٢ - العضو رقيب على تصرفات غيره من الأعضاء .

ويجب أن يدرك الفرد عضو الجمعية أنه لا يتأثر شخصيا وتتأثر مصالحه بسوء تصرف زملائه من أعضاء الجمعية . كما أن سلبيته أمام تصرفات الآخرين سواء كانوا أعضاء عاديين أو أعضاء مجلس الإدارة أو عاملين بالجمعية تفتح الباب على مصراعيه لنمو وتنوع الانحرافات واستغلال الجمعية ومواردها أبشع استغلال .

- **أعضاء الجمعية هم أعضاء الجمعية العمومية بها :**

تتكون الجمعية العمومية من كل أعضاء الجمعية التعاونية أو من يمثلونهم ، وهى الهيئة التى لها الكلمة العليا ، ومصدر السلطات داخل الجمعية التعاونية لقيامها برسم سياسة الجمعية عن سنة مقبلة ومتابعتها لما تم إنجازه خلال سنة ماضية . فإذا كان عضو الجمعية فعالاً ومؤثراً ، ويعمل فى «ظل عضوية واعية بالجمعية» لانعقدت الجمعية العمومية انعقاداً سليماً ، حيث يأخذ العضو فرصة كاملة فى النقاش وإبداء الرأى وممارسة حقه فى التصويت ، أى إن الرأى الحر يكون متواجداً وبذلك يتواجد التفاعل الكامل بين العضو وجمعيته وتتحقق المشاركة الإيجابية فى إصدار القرار ، وبالتالى تتحقق النهضة التعاونية لصالح الفرد والمجموع . وأصدق ما قيل فى هذا الصدد «كم نحن فى حاجة لكى يكون شعارنا : جمعيات عمومية سليمة حقيقية وصادقة » .

أثر الفرد عضو الجمعية فى اختيار مجلس إدارة الجمعية :

مجلس إدارة الجمعية هو الذى يقوم بالإشراف على الأعمال اليومية بالجمعية ،

وهو الذى يقوم بالإشراف على تنفيذ سياسة الجمعية . وينتخب مجلس إدارة الجمعية من بين أعضاء الجمعية أى من بين أعضاء الجمعية العمومية .

فلابد من حرص أعضاء التعاونيات فى كل مكان على انتخاب مجالس إدارة واعية ونشطة لتحقق النجاح والتقدم لا يخيم الفشل والتأخر .

أما إذا حرص أعضاء الجمعية على انتخاب الأقارب والأصهار أعضاءً لمجلس إدارة الجمعية بغية تحقيق مكاسب خاصة ، وتعمدوا إهمال العناصر الممتازة لكان لذلك بالطبع أسوأ العواقب على نشاط الجمعية .

وقد تحجم بعض العناصر النزيهة والتعاونية الأصيلة القادرة على العطاء عن الدخول فى معارك الانتخابات ، وهنا تكون المهمة صعبة سواء من جانب أعضاء الجمعية أو من جانب أجهزة التوجيه والإرشاد لحث هؤلاء على الترشيح لتأخذ مكانها على طريق تقدم المجتمع ورفاهيته ، إذ إن العناصر الواعية القادرة على العطاء من القيادات الشعبية هى العامل المؤثر فى نجاح التعاونية .

٢ - ديمقراطية الإدارة :

- تعتبر الجمعيات التعاونية نماذج ممثلة للمجتمع الإنسانى الكبير ، كما تعتبر برلمانات صغيرة لأعضائها ، لذا فهى خير مدرسة لتعليم الديمقراطية السليمة .
- فمن أهم مبادئ الجمعية التعاونية المساواة بين الأعضاء فلكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى يملكها ومهما كانت قيمة معاملاته ، وهذا يختلف تماماً عن الشركات الرأسمالية ، التى يكون للعضو فيها عدد من الأصوات يقل أو يكثر تبعا لما يمتلكه من أسهم ، لذا فالعبرة فى النظام التعاونى هى بالعنصر الإنسانى دون اعتبار للمال ، أما العبرة فى النظام الرأسمالى فهى لعنصر المال دون اعتبار للأشخاص .
- كما تظهر المساواة بين الأعضاء فى الجمعيات التعاونية بوضوح عندما ينضم أعضاء جدد إلى الجمعية فإن الشروط التى يقبلون على أساسها ، والحقوق التى يتمتعون بها هى الشروط نفسها التى يتمتع بها الأعضاء السابقون .
- والسلطة العليا فى الجمعيات التعاونية هى لجمعياتها العمومية التى تتألف من جميع الأعضاء ، وللأعضاء مطلق الحرية فى إصدار ما يشاءون من القرارات التى تستهدف الصالح العام للجمعية ، فهم الذين يوجهون أعمالها وهم الذين لهم الكلمة العليا .
- ويستطيع كل عضو رجلا كان أم امرأة أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد فى نفسه القدرة والكفاية على تولى مهام هذا المنصب ، وكان حائزاً لثقة بقية أعضاء الجمعية .

- ولكن يجب أن يكون مفهوما أن الديمقراطية الحقة فى الإدارة تتطلب من الأعضاء التعاونين فهما كاملا لمبادئ التعاون وروح التعاون بالإضافة إلى الأمانة والنزاهة وحسن الخلق عموماً .

تحسين مستوى الإدارة التعاونية :

ويشمل ذلك الفصل بين واجبات ومهام الإدارة التوجيهية الإشرافية التى تتولاها المجالس التعاونية المنتخبة وبين مهام الإدارة التنفيذية التى يتولاها فنيون ومهنيون ، كذلك تمتع إدارة المشروعات التابعة للتعاونية باستقلال ذاتى عن إدارة الجمعية نفسها ، وتحسين أوضاع العاملين بالتعاونيات ، وتوسيع فرص التمثيل الديمقراطى فى المجالس التعاونية المنتخبة ، وتشجيع انعقاد جمعيات عمومية صحيحة ، وزيادة الاهتمام بالتدريب والتثقيف التعاونى الفعال ، وتبسيط أساليب العمل والتعامل فى التعاونيات .

٣ - الفائدة المحدودة على راس المال:

تقلل الجمعيات التعاونية من أهمية رأس المال ، ولهذا فإنها لا توزع أرباحاً على المساهمين بنسبة رأس مالهم كما هو الحال فى الشركات المساهمة ، وإنما تعطى لرأس المال فائدة محددة لايجوز أن تزيد عن نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للأسهم . كان حدها الأقصى فى القانون المصرى ٦ ٪ على الأرباح السنوية ثم ألغت بعض التشريعات التعاونية دفع فائدة على رأس المال ، وتركز على أن يكون الاحتياطى عاليا أو يكون العائد على المعاملات مرتفعا ، وعموما فهناك تقدير دولى لأن تكون الفائدة قليلة لا تغرى المضاربين ، مع التوجيه على أن تكون للجمعية أموالها الذاتية من تراكم الاحتياطيات المجمعة سنة وراء أخرى ، ويكون الاعتماد على رأس المال المسهم ضروريا لأنه هو المصدر الأول للتمويل . ومن المعلوم أن الجمعية تدفع كذلك فائدة محددة على ودائع الأعضاء لديها ، وعلى القروض التى تحصل عليها أو تمنحها .

تدعيم مصادر التمويل الذاتى للحركة :

وهو ما يفرض السعى لإنشاء بنك تعاونى تملكه وتديره التعاونيات وفقاً للقواعد المصرفية من جهة ، وللقواعد التعاونية من جهة أخرى . كذلك الاهتمام بأساليب تشجيع زيادة مساهمة الأعضاء فى رأس مال التعاونية أو فى التمويل اللازم لمشروعاتها .

توسيع مجالات الانشطة الاقتصادية للتعاونيات :

وذلك بالاهتمام بالمشروعات الإنتاجية التى تقوم أساساً على تعامل الأعضاء إلى جانب المشروعات الإنتاجية الموجهة للسوق ، والميكنة الزراعية ، والتسويق التعاونى ،

والتصنيع والتوريد ، والائتمان المتنوع الأغراض ، والتأمين ، والفروع الاستهلاكية ، والإرشاد الزراعى .

الظروف الاقتصادية للمجتمع :

تعد التنمية الاقتصادية فى المجتمع ذات وضع متوازن بين جهود القطاع العام الحكومى والقطاعات الأخرى المملوكة للأفراد سواء كانت خاصة أو تعاونية . فالاتجاه العام لا يسمح فى المستقبل المنظور باحتكار من جانب قطاع معين لنشاط اقتصادى محدد .. ومن ثم فالمناخ الاقتصادى يسمح للقطاع التعاونى بالعمل والنمو بحيث لا يترتب على ذلك احتكاره لنشاط اقتصادى معين وإخراج القطاعين العام والخاص من هذا النشاط . وطالما أن المنافسة بين القطاعات هى المتوقع أن تسود ، فإن القطاع التعاونى يجب أن يحقق كفاءة اقتصادية فى أعماله دون انتظار لأن يتحمل القطاع العام والحكومى دعما لنتائج أعمال خاسرة فى التعاونيات . تماماً كما أن مطالبة الدولة بمزايا وإعفاءات للتعاونيات يجب أن تقترن بأن تكون برامج التعاونيات وخططها متناسقة مع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - العائد على المعاملات :

- الأصل أن تقوم الجمعيات التعاونية بتأدية خدماتها للأعضاء بسعر التكلفة دون أن تحقق ربحاً . غير أنه لعدم إمكان تقدير النفقات مقدما من ناحية وخشية محاربة التجار لها واستغلال البعض لهذا الوضع من ناحية أخرى ، جعل الجمعية التعاونية تقوم بتقديم السلع والخدمات للأعضاء بأسعار تحقق لها فائضاً ، وتقوم الجمعيات التعاونية بعد تغطية نفقاتها من الأرباح الإجمالية التى تحققها بالتصرف فى الفائض الصافى فى صورة تخصيص نسبة منه للخدمات العامة والاجتماعية والتدريب والتعليم وتكوين الاحتياطيات والمخصصات الأخرى ، وصرف الحوافز ، ثم العائد على المعاملات .
- هذا العائد يوزع على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية لعام كامل ، ولا تدفع الجمعية أى عائد لغير الأعضاء ، وتركز معظم القوانين التعاونية على أهمية دفع العائد فوراً للأعضاء عقب التصديق على الحسابات الختامية من الجمعيات العمومية حتى يشعر العضو بجدية المحاسبة فيزداد ولاءً لجمعيته التعاونية ويقبل على التعامل معها .
- ويدفع العائد فى بعض الدول فى صورة مبلغ ثابت سنويا من حساب خاص يجمع بالجمعية بأسم « حساب تسوية العائد » ، وفى كثير من الدول يدفع العائد بمعدلات متغيرة حسب نتائج الأعمال فى كل سنة ، وفى بعض البلدان يدفع على شكل مبيعات أو خدمات بذاتها فى الجمعية ولا يدفع لغيرها طبقاً لنوع النشاط وحجم العمولة ، وتمسك الجمعية حسابات خاصة لأعضائها المتعاملين معها تقيد فيه معاملاتهم أولاً بأول .

- هذا وفى حالة الخسائر لا يتوقع العضو أن تدفع له الجمعية أى عائد أو فوائد .
- وعموما فإنه لاحتساب العائد بدقة يحتاج الأمر إلى جهد وقد يحتاج لتكاليف ، ومن الأفضل إختيار طريقة أقرب ما تكون للصحة وبأقل جهد وتكلفة ممكنة وذلك باحتسابه على أساس مجموع معاملات العضو سنويا ، وهذه الطريقة تعرف «بالعائد الموحد» . أما إذا كان نشاط التسويق من الأنشطة الهامة فى الجمعية فيمكن أن يوزع نتيجة نشاط التسويق من الفائض على قيمة ما سوقه كل عضو مع الجمعية ، كذلك الأمر بالنسبة للخدمات الأخرى كالحرث والتوريد ، ويعنى ذلك أن كل نشاط له « فائض » وله « عائد » وهذه الطريقة تعرف «بالعائد المتنوع» .
- إن مبدأ صرف العائد هو أهم فرق بين الجمعيات التعاونية وبين الشركات الرأسمالية ، لأن الشركات توزع الربح آخر السنة على الأسهم ، أما الجمعيات توزع العائد طبقاً لمعاملات العضو وتشجيعه لجمعيته بالتعامل معها ، ومن هنا تأتى أهمية صرف العائد للأعضاء سنويا مهما كانت قيمته بسيطة لأن دلالته كبيرة فى احتفاظ العضو بثقته فى جمعيته ودقة معاملاته معها – لذا فإنه يجب مراعاة أهمية إعداد كشوف العائد للصرف على الأعضاء عقب تصديق الجمعية العمومية على الحساب الختامى .

٥ - نشر التعليم والثقافة التعاونية:

- نشر التعليم والثقافة التعاونية من المبادئ التى تضعها الجمعيات نصب عينيها ، فالتعليم التعاونى يعين على نشر الفكر التعاونى بين الناس ، وإحاطة الرأى العام علماً بشئون الحركة التعاونية ومدى ما تؤديه فى خدمة المجتمع والاقتصاد القومى ، كذلك رفع درجة ثقافة أعضاء الجمعيات أنفسهم من الناحيتين العامة والتعاونية مما يؤدى إلى اتساع آفاق تفكيرهم وزيادة تمسكهم برسالة التعاون . كما أن تدريب القائمين على أمر الجمعيات التعاونية من أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالجمعية برفع كفائتهم الفنية وقدرتهم على أداء أعمالهم ، وهو ما يحقق للجمعيات التعاونية مزيداً من كفاءة الإدارة فى الجمعيات التعاونية فتضمن لها التقدم والنجاح خاصة ازاء منافسة الشركات الكبرى .
- وهناك بعض الدول خاصة فى الدول النامية ، تخصص التعاونيات جزءاً من فائضها السنوى لهذا الغرض طبقا لقانون التعاون ، كذلك تشترط بعض الدول فى الترشيح لمجالس الإدارة أن يجتاز العضو بعض الدورات التدريبية ضماناً لحسن الإشراف والرقابة على أعمال الجمعية .

- ويحتوى التعليم التعاونى على عنصر الدعاية التى تؤكد أهمية الجمعيات ومزايا الانضمام إليها ، كما يحتوى هذا التعليم على المواد الفنية التى ينبغى على الأعضاء والجهاز الوظيفى دراستها حتى يأتى أداؤهم على الوجه المنشود فى إدارة تعاونياتهم معتمدين على أصول من مختلف فنون الإدارة ، والتنظيم ، والمحاسبة ، والرقابة ؛ خاصة وأن المشروع التعاونى قد أصبح يعتمد فى وجوده الآن على تكنولوجيا متطورة فى علوم السوق والإنتاج فى منافسة شركات كبرى تعمل جادة فى دراسة كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على الإنتاج ورواج السلع وتنوع الخدمات .
- وفى الحركة التعاونية الزراعية اتسع التعليم الموجه لعنصر الإدارة بصفة خاصة ، كذلك التدريب المهنى للجهاز القائم على تشغيل وإدارة مختلف المشروعات الزراعية وما يتصل بها من مخازن وماكينات ومزارع ومناحل ومحطات تسويق ووحدات تصنيع ومعامل الألبان ومشروعات كبرى لإنتاج البيض وتسمين الماشية وفرز وتدريج وتصنيف المحصولات والخضر والفاكهة .

كل ذلك يعطى للتدريب والتعليم التعاونى أهميته فى تقدم الحركة التعاونية الزراعية خاصة فى المرحلة المقبلة ، إذ إن الإنسان ووعيه هو الأساس فى كل تقدم تعاونى .

تعميق وتنمية الولاء والانتماء للجمعيات التعاونية :

- إن أى خطة تعاونية جديدة تتم بعيداً عن وعى أعضاء الجمعيات التعاونية وحماسهم محكوم عليها بالفشل مقدما .

إن الواقع الحالى للحركة التعاونية الزراعية رغم أنها تضم حوالى أربعة ملايين عضو يؤكد أنها تقوم على عضوية ضعيفة غير واعية ليس لها انتماء حقيقى للفكرة التعاونية ، وهناك انفصام بين الأعضاء والجمعيات التعاونية .

- لابد أن تكون المهمة الأولى هى إعادة الثقة فى التعاونيات الزراعية وتعميق الوعى بالمبادئ والأساليب التعاونية وبأهداف وأسس استراتيجية العمل الجديدة ، وهى مهمة صعبة وشاقة تحتاج إلى جهود كبيرة ومركزة ، وعليها سيتوقف نجاح العمل التعاونى فى هذه المرحلة .

وهذه المهمة لابد أن تكون الهدف الأول لعمل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والجمعيات العامة والمركزية ، علاوة على أنها مهمة الصحافة التعاونية وكافة أجهزة الإعلام والمعاهد التعاونية .

ويتم تحقيق هدف التوعية التعاونية من خلال ما يلى :

١ – وضع خطة زمنية لتدريب أعضاء مجالس إدارة جميع مستويات البنيان التعاونى الزراعى ابتداء من الجمعية المحلية حتى الاتحاد المركزى .

٢ – تطوير برامج وأساليب التدريب التعاونى لتتسع للمتغيرات الجديدة وتخدم أهداف الاستراتيجية التعاونية وخطط العمل بعيداً عن الأساليب والموضوعات التقليدية ، ويمكن الاستعانة بالنماذج التى نفذت فى المشاريع الرائدة .

٣ – تشكيل لجنة عليا للإشراف على التدريب التعاونى تتولى وضع البرامج والأساليب التدريبية تحت إشراف الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى .

٤ – تنفيذ خطة زمنية للتدريب السريع لأعضاء الجمعيات العمومية من خلال الندوات التعاونية ، وهذه الندوات ضرورية لبعث الحياة والانتماء بين أكثر من أربعة ملايين فلاح ، والتمهيد بينهم لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة وأهدافها وأساليبها ونتائجها بالنسبة لجماهير الفلاحين والقرية .

٥ – الاهتمام بدور الصحافة التعاونية فى التثقيف ونشر الوعى التعاونى بين القاعدة التعاونية العريضة .

٦ – تخصيص برامج متخصصة فى الإذاعة والتليفزيون لخدمة أهداف المرحلة التعاونية الجديدة للمساهمة فى تعميق الوعى التعاونى .

٧ – الاستفادة من إمكانيات ودراسات وأبحاث المعاهد التعاونية فى تطوير التعاون الزراعى وتحقيق أهدافه .

٨ – الاستفادة من المنح والمساعدات الأجنبية فى التدريب والتثقيف التعاونى وتوفير الوسائل العصرية الحديثة للتدريب .

٩ – تنظيم رحلات للفلاحين لزيارة النماذج التعاونية الناجحة فى مجال المشروعات ومراكز البحوث والمعارض المتخصصة .

١٠ – توسيع قاعدة الزيارات الخارجية للبلدان المتقدمة للاطلاع على التجارب التعاونية الرائدة .

١١ – طبع كتيبات صغيرة كسلسلة مبسطة لنشر المبادئ والفكر التعاونى والثقافة الزراعية الحديثة بين جماهير الفلاحين .

٦ - الحياد السياسى والدينى : يقضى مبدأ الحياد السياسى والدينى بأن تبتعد الجمعيات التعاونية عن الزج بنفسها فى مسائل السياسة والدين ضمانا لنجاحها فى أداء رسالتها ، ولا يعنى ذلك تحريم انتماء أعضاء الجمعيات التعاونية للأحزاب السياسية أو اعتناقهم للأديان ، بل إن كل منهم حر فى اعتناق ما يشاء من الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية ، غير

أن ممارسة هذا الدور لا يجب أن تشغل الأعضاء داخل تعاونياتهم كما يجب ألا يؤثر على علاقاتهم داخل مجال عمل التعاونيات .

تبعاً لطبيعة الأوضاع السياسية للبلاد في الحاضر والمستقبل المنظور فإن ابتعاد الحركة التعاونية عن الاندماج فى النشاط السياسى بشكل مباشر أو غير مباشر ينبغى أن يكون محدداً لا تخرج التعاونيات عن إطاره ، وإذا ما كانت الظروف تحتم أن تقف التعاونيات موقف الحياد بين التيارات المتعددة التى تمتلئ بها الساحة السياسية للبلاد ، فإن هذا الحياد ينبغى أن يكون إيجابياً ، بمعنى أنه لا يمنعها من ضرورة العمل على كسب المؤيدين والأنصار للحركة التعاونية من كافة الاتجاهات السياسية كى تتضمن برامجهم الحزبية والسياسية «تشجيع التعاونيات ودعمها ورعايتها» .

توضيح العلاقة بين الحكومة والحركة التعاونية :

وذلك بتحديدها فى **ثلاثة مجالات هى** :

١) مشاركة الحركة التعاونية والحكومة سويا فى التخطيط التعاونى فى إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ – استمرار دعم الحكومة ورعايتها للتعاونيات .

٣ – قيام الحكومة بمهمة الرقابة على النشاط التعاونى مع اقتصارها على جهتين فقط **أولاهما** : جهة إدارية مختصة بالرقابة الفنية . **وثانيتهما** : الجهاز المركزى للمحاسبات للرقابة المالية .

التخطيط العلمى للحركة التعاونية ووحدات البنيان التعاونى :

وذلك بقيام الاتحاد التعاونى والوحدات المكونة للبنيان بجهودها فى وضع خطط مبدئية تعبر عن احتياجاتها وأهدافها ، بما يسمح من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية بوضع خطط نهائية فى إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع الاهتمام بتوفير قاعدة سليمة من البيانات الضرورية لإجراء دراسات فنية تسمح بوضع هذه الخطط على أسس علمية دقيقة .

تشجيع التنمية الحضارية للمجتمع:

- وتفاعلا من التعاونيات مع المجتمع ، فلابد من أن تقوم أولا بتدعيم البنية الأساسية لها وذلك باستكمال المعدات والمخازن والتجهيزات الإدارية ووسائل النقل والاتصال ومحطات صيانة الآلات وإصلاحها .

- ومن ثم تقوم بتدعيم خدمات المواصلات والاتصال ، وبرامج الطفولة والشباب والمرأة التعاونية ، والتخطيط العمرانى ، والإقراض لأغراض اجتماعية ، وتدعيم الخدمات الثقافية والصحية والدينية والترويحية وتقديم الإعانات والمساعدات فى الظروف التى تتطلبها .

٧ - التعاون بين التعاونيات :

يتمثل هذا المبدأ فيما تقوم به التعاونيات فى أى مستوى كانت مع التعاونيات الأخرى فى مستواها نفسها أو على مستوى أعلى من النوع نفسه أو مستوى أعلى من نوع آخر ، وتأخذ المساهمة **الأشكال التالية وهى :**

أ) المساهمة فى رأس المال .

ب) المساهمة فى تقديم قروض .

جـ) المساهمة فى تقديم إمكانيات عينية (وسائل نقل - مخازن - مبانى ... إلخ) .

د) المساهمة فى تقديم خبرات تطبيقية .

هـ) المساهمة فى تقديم خبرات تعاونية قيادية .

- ولقد أصبح هذا المبدأ ذا أهمية كبيرة خاصة فى مجال تنفيذ المشروعات الإنتاجية ، فكثيراً ما تكون الموارد محدودة لدى بعض الجمعيات الصغيرة فيمكن للجمعيات المشتركة مثلا أو المركزية على مستوى المحافظة تجميع رؤوس أموال العديد من الجمعيات فى سبيل تنفيذ مشروعات كبرى تخدم الجمعيات المحلية فى مجال عملها كإنشاء وحدات تصنيع الأعلاف أو المجازر الآلية أو مشروعات إنتاج البيض .

- إن مبدأ التعاون بين التعاونيات قد أصبح حقيقة قائمة على التطبيق الآن ، ويساعد الكثير من التعاونيات على تنفيذ أغراضها وتحسين المراكز المالية خاصة للجمعيات الضعيفة التى لا تستطيع منفردة القيام بمشروعات إنتاجية لصالحها .

تدعيم التنسيق والتكامل بين وحدات البنيان التعاونى :

إن بلورة دقيقة لمستويات البنيان التعاونى فى ضوء توصيف محدد لوظائف وحداته ذات أهمية بالغة ، حيث إنه يمكن أن ينتهى إلى قبول تعدد صور التعاونيات الزراعية المحلية ثم اشتراكها جميعا فى صورة موحدة فى كافة المستويات التى تعلو ذلك ، مع تأسيس اتحادات تعاونية إقليمية تؤلف اتحاداً عاماً لتحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف قطاعات الحركة التعاونية .

التكامل بين قطاعات الحركة التعاونية :

لا شك أن التكامل بين قطاعات الحركة التعاونية الزراعية والاستهلاكية والإنتاجية والإسكانية ضرورة للتنسيق بين هذه القطاعات لصالح الحركة التعاونية المصرية كلها .

والحقيقة أن الاتحاد التعاونى العام هو المسئول الأول عن هذه المهمة .

وفى هذا المجال يمكن أن تتم الإجراءات التالية :

١ – عقد لقاءات مشتركة دورية بين قيادات الحركة التعاونية بكافة قطاعاتها للتنسيق والتخطيط والتكامل .

٢ – الاتفاق مع البنيان التعاونى الاستهلاكى على القيام بتوزيع منتجات أعضاء الجمعيات التعاونية وخاصة الخضر والفاكهة واللحوم والألبان والبيض ومنتجات التصنيع الزراعى والريفى بعيداً عن الوسطاء لصالح كل من المنتجين والمستهلكين .

٣ – الاستفادة من إمكانيات جمعيات الإنشاء والتعمير فى بناء مقار الجمعيات الزراعية ومساكن الأعضاء ، والجمعيات الإنتاجية للأثاث فى تأثيثها بالأثاث المبسط اللازم بالأسعار المناسبة .

٤ – الاستفادة من إمكانيات جمعيات النقل بالسيارات فى تنفيد احتياجات الجمعيات الزراعية فى نقل المحاصيل المسوقة تعاونيا .

مستقبل التعاون الزراعى فى مصر من خلال مبادئ التعاون علميا وتطبيقيا :

إن مستقبل التعاون الزراعى فى مصر مرهون بمدى النجاح الذى يمكن أن يحققه فى تلبية مطالب التنمية على المستويين المحلى والقومى . فتعضيد وولاء أعضاء التعاونية لها لن يتحقق أو يستمر بمجرد إقناعهم بنبل الفكرة التعاونية وسمو مقاصدها وأساليبها إن لم يقرن هذا بتحقيق فوائد ملموسة ، يشعر بها العضو وتدفعه إلى الاهتمام بالتعاونية وحمايتها وتنميتها دفاعا عن مصالحه جنبا إلى جنب مع مبادئه .. وكذلك فإن تعالى صيحات التعاونيين مطالبة بمزيد من دعم الحكومة وإعطاء الحركة التعاونية حرية الحركة والاستقلال مع استمرار رعاية الدولة للتعاونيات لن يكتب لها الاستجابة إلا إذا اقترنت بكفاءة اقتصادية فى التشغيل تسمح للتعاونيات أن تنافس وبقوة البدائل الأخرى المطروحة على مسرح العمل المصرى لتحقيق أهداف

التنمية . وهى أمور تطرح بشدة أهمية القيادة التعاونية على مختلف مستوياتها ، والتى يجب أن تسلح نفسها بالمعرفة والإدراك للمتغيرات التى تحيط بالحركة ، وأن تدعم قدراتها بالاستعانة بالخبرة العلمية .

- إن التعاون الزراعى فى مصر يواجه تحديا تاريخيا فبقدر استعداد قياداته لقبول هذا التحدى ، والتعامل الكفء مع المشاكل التى يتضمنها بقدر ما يتدعم الأمل فى مستقبل أكثر إشراقاً لأعرق الحركات التعاونية عربيا ولها تاريخ قديم على المستوى العالمى .
- إن الآمال كبيرة فى الحركة التعاونية الزراعية فى تلك المرحلة الحالية ، وهى فى موقف إما أن تكون ، أو لا تكون ، ولا سبيل إلا العمل العلمى المنظم المدروس.